

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩٨ لسنة ٢٠١٨

بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفنى  
بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية ،  
الموقعة في الصين بتاريخ ٢٠١٨/٩/١

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

**قرار:**

**(مادة وحيدة)**

ووفق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفنى بين حكومتي جمهورية مصر العربية  
وجمهورية الصين الشعبية ، والموقعة في الصين بتاريخ ٢٠١٨/٩/١ ، وذلك مع التحفظ  
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٢٩ أكتوبر سنة ٢٠١٨ م )

**عبد الفتاح السيسي**

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٤٠ هـ  
(الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ٢٠١٨ م ) .

## اتفاقية التعاون الاقتصادي والفنى

بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، رغبةً منها  
في مواصلة تطوير ودعم علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادي والفنى بين البلدين ،  
قد أتفقنا على ما يلى :

### (المادة الأولى)

في إطار التعاون بين الحكومتين ، وافقت حكومة جمهورية الصين الشعبية على تقديم  
منحة لا ترد بمبلغ إجمالي قدره ١٠٠٠٠٠٠ (مائة مليون يوان صيني رمسي فقط)  
إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، تستخدمن هذه المنحة في تنفيذ مشروعات يتلقى عليها  
الجانبان لاحقاً . يتم تحديد التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية من خلال توقيع  
الخطابات المتبادلة بين الجانبين لاحقاً .

### (المادة الثانية)

يقوم كل من البنك المركزي المصري وبنك التنمية الصيني بفتح حساب في سجلاته  
بعملة اليوان الصيني باسم الطرف الآخر بدون فوائد وبدون مصاريف وذلك لتسجيل المدفوعات  
في نطاق هذه المنحة ، ويطلق على هذا الحساب "حساب المنحة رقم ٢٠١٨" . خلال فترة  
استخدام المنحة ، سيتم اتخاذ الإجراءات المحاسبية وفقاً للإجراءات ذات الصلة المعول بها  
في بنك التنمية الصيني ، وسيتم عرض تقارير دورية للحكومتين بالوضع المالي للحسابين .

### (المادة الثالثة)

سيكون الجانب المصري مسؤولاً عن توفير الإعفاء من الضرائب الجمركية ،  
ضريبة القيمة المضافة ، الضرائب الأخرى والرسوم العامة فيما يتعلق بكل المعدات ، الآلات ،  
والأجهزة الموردة بموجب هذه المنحة ، وكذا المتعلقات الشخصية المسموح بها قانوناً الخاصة  
بفرق العمل الصينية بما فيها السيارات - عدد سيارة واحدة لكل فرد - خلال فترة عملهم  
لتنفيذ المشروعات المملوكة من المنحة والتي سيوقع الجانبان بشأنها خطابات متبادلة لاحقاً .

## (المادة الرابعة)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ آخر إخطار كتابي متبادل بين الجانبين يفيد باتمام الإجراءات الدستورية اللاحزة في كلا البلدين ، وتظل سارية المفعول إلى أن تقوم الحكومتان باتمام كافة الالتزامات الناتجة عنها .

وقدت هذه الاتفاقية في تاريخ ٢٠١٨/٩/١ من نسختين أصليتين باللغات العربية، الصينية والإنجليزية ، يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها ، ولكل من النصوص الثلاث ذات الحجية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

باسم ونيابة عن

حكومة جمهورية الصين الشعبية

وانغ شياو تاو

رئيس الوكالة الوطنية الصينية

للتعاون الإنمائي الدولي

باسم ونيابة عن

حكومة جمهورية مصر العربية

د. سحر نصر

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي